

الاقتصاد

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«موبايلي» تقاضي «زين - السعودية»

علقت هيئة السوق المالية السعودية تداول سهمي موبايلي وزين - السعودية أمس بعد إعلان موبايلي طلبها اللجوء للتحكيم بخصوص المبالغ المستحقة لها من اتفاقية الخدمات المبرمة مع شركة الاتصالات المتنقلة «زين - السعودية» في مايو 2008. وكانت شركة اتحاد اتصالات «موبايلي» قد طلبت أمس اللجوء للتحكيم بخصوص المبالغ المستحقة لشركة «موبايلي» من اتفاقية الخدمات المبرمة مع شركة الاتصالات المتنقلة «زين - السعودية». وقالت موبايلي في بيان نشر على موقع السوق السعودية «تداول»، إن هذه الاتفاقية تترتب عليها مبالغ مستحقة الدفع لصالح شركة موبايلي بقيمة 2,2 مليار ريال سعودي كما في 30 نوفمبر 2013.

د.رجا المرزوقي في حوار لـ «الانباء»: استمرار انخفاض أسعار النفط قد يضر بالاحتياطات.. لكن الآن يمكن استيعاب الصدمة

«صندوق النقد»: 50 دولاراً للبرميل سعر التعادل بميزانية الكويت

صندوق النقد يعيد

تقييم التوقعات

للمنمو

سناخذ بالاعتبار

مجموعة تغييرات

اقتصادية في

المنطقة على

المدين القصير

والمتوسط

الأغنياء يستفيدون

من الدعم حالياً

أكثر من المحتاجين

خارطة طريق

للأولويات: ترشيد

الإنفاق.. رفع كفاءة

الإنفاق الحكومي

وميزانيات متوسطة

ثاني الأولويات:

توجيه الإنفاق

نحو قطاعات

تساهم بالنمو..

وتحفيز القطاع

الخاص

الوضع الحالي

لا يدعو لهذا النزول

الحاد في أسواق

الأسهم

منى الدغيمى

قال مستشار إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي د.رجا المرزوقي في مقابلة مع «الانباء»: إن الصندوق سيأخذ بعين الاعتبار المتغيرات في المنطقة عندما يصدر تقريره في ربيع 2015 عن إعادة تقييم النمو. وسيضمن التقرير مجموعة التغيرات الاقتصادية والسياسية في المنطقة على المديين المتوسط والبعيد، وذلك في رده على سؤال حول تأثير انخفاض أسعار النفط على ميزانية الكويت ودول المنطقة. وقال إن متوسط سعر التعادل في ميزانية الكويت وقطر يعتبر الأقل خليجياً. مبيناً في رسم بياني أن سعر التعادل 50 دولاراً لميزانية الكويت. وأضاف أن الاحتياطات المكونة في السنوات الماضية تمكن دول المنطقة بما فيها الكويت من مواجهة أثر انخفاض النفط في الأجل القصير وتقليص «صدمة انخفاض الأسعار». لكن في حال الاستمرار فإن ذلك سيضر الاحتياطات. وقال إن نصائح الصندوق للكويت بترشيد الدعم غرضه توجيهه للمستحقين، وأن فئة الأغنياء هي المستفيدة حالياً من الدعم أكثر من المحتاجين له. ووضوح المرزوقي خارطة طريق للأولويات في هذا الوقت الذي تنهار فيه أسعار النفط: وهي ترشيد الإنفاق ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي ووضع ميزانية متوسطة. وبخصوص ردة فعل أسواق الأسهم على ما يجري في أسواق النفط، قال إن الوضع الحالي لا يدعو إلى هذا النزول الحاد في بورصات المنطقة. وفيما يلي التفاصيل:

انخفضت أسعار النفط بنسبة تزيد عن 30٪ منذ أعلى مستوى وصلته هذه السنة، هل يتجه صندوق النقد لمراجعة النمو المتوقع في منطقة الخليج للمستئين المقبلين خصوصاً أننا نعتمد على النفط كمصدر رئيسي نحو 90٪ من



د.رجا المرزوقي

الميزانية؟

● صندوق النقد الدولي لا شك أنه يأخذ في الاعتبار المتغيرات التي تحدث على مستوى المنطقة والعالم لذلك سيعتمد في تقريره الذي سيصدره في ربيع 2015 إعادة تقييم النمو في المنطقة وسيضمن التقرير مجموعة التغيرات الاقتصادية في المنطقة على المديين القصير والمتوسط.

لطالما تتضارب الأرقام حول سعر التعادل في الميزانية بين الصروفات والإيرادات خليجياً وكويتياً، ما سعر

التعادل بالنسبة للكويت وهل سندخل العجز إذا استمر الوضع على ما هو عليه طويلاً؟

● تعبير الكويت وقطر من الأقل لسعر التعادل (التي يبلغ في حدود 50 دولاراً كما هو مبين في الرسم البياني المرفق). بينما متوسط سعر التعادل للدول الخليجية الأخرى في حدود 80 إلى 100 دولار بالنسبة لدول المنطقة المصدر للنفط.

كونت الحكومة الكويتية

فواض كبيرة على مدار السنوات الماضية،

مقترحات وتوصيات الصندوق بشأن توجيحه الدعم للفئات المستحقة له فعليا بدلا من ان يخصص لفئات ليست بحاجة اليه والمفترض ان تكون مثل هذه القرارات مدعومة اجتماعيا تستهدف الفئات الاجتماعية المحتاجة. وتوجيه الفوائض المالية المحققة من إعادة التوجيه الى الإنفاق على الصحة والتعليم.

بنظركم ما العمل الآن في ظل هذه الاسعار المتراجعة للنفط، اذا اردنا وضع أولويات للحكومات في المنطقة، والحكومة الكويتية، فيماذا تبدأون؟ وهل يمكن أن نضع 3 أولويات؟ وهل فرض ضريبة على الدخل ضمنها؟

● الأولويات المطروحة بقوة في ظل تغيير أسعار النفط هي بالأساس ترشيد الإنفاق وأهمية رفع كفاءة الإنفاق الحكومي ووجود ميزانيات متوسطة.

ثانياً: توجيه الإنفاق الى القطاعات الأكثر أهمية والتي يكون لها تأثير أكثر في النمو الاقتصادي ونقص هذا الدول المنتجة للنفط وهي غير تابعة لدول مجلس التعاون الخليجي فهي تحتاج أكثر الى الاستثمار في البنية التحتية.

ثالثاً: تحسين بيئة الاستثمار وتحفيز نمو القطاع الخاص لقيادة نمو الاقتصاد.

بدأنا نشهد ردة فعل سريعة لأسواق الأسهم وهبوط تدريجياً في العقار بسبب تراجع النفط، هل أنتم قلقون من ذلك؟

● أسعار الأسهم سريعة التفاعل مع الأحداث وفي بعض الأحيان يكون تفاعلها مع الخبر في حد ذاته ويكون هناك نزول سريع أكثر من اللازم. وأعتقد أن الوضع الحالي لا يدعو إلى كل هذا القلق في المنطقة لوجود احتياطات ضخمة وبلوغ السعر إلى حد يعتبر معقولاً.

«صندوق النقد» يقدم النصح للجهات التشريعية

الخليجي وعلى مستوى دول الشرق والمغرب. ولفت إلى أهمية الورش التي تسلط الضوء على قضايا اقتصادية وتهدف إلى التفاعل مع البرلمانين وسماع وجهات نظرهم وأخذها بعين الاعتبار وشرح وجهة نظر الصندوق إزاء الكثير من القضايا الاقتصادية وأهمية شرحها وشرح تفاصيلها وخلفياتها الاقتصادية لمساعدة البرلمانين على إصدار قرارات سليمة تساعد على تعديل المسار الاقتصادي وذلك من منطلق خبرة الصندوق الدولية.

كشف المستشار بإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى لصندوق النقد الدولي د. رجا المرزوقي أن صندوق النقد الدولي في الآونة الأخيرة فتح قنوات مع الجهات التشريعية في المنطقة ومع القطاع الخاص لأهمية السماع من كل الأطراف، وذلك في ظل التغييرات التي طرأت على مستوى المنطقة. وقال المرزوقي إن الصندوق يلعب دور بيت الخبرة، وذلك خلال 2012، ما يجعل ذلك مع الانخفاض الأخير في أسعار النفط أمراً صعباً على منتجي النفط الصخري الذي يكافحون من أجل العثور على مقرضين جدد يرغبون في الاكتتاب بخططهم التنموية، كون أن منتجي النفط الصخري يحتاجون باستمرار لحفر آبار جديدة باستمرار للحفاظ على الإنتاج، ما يعطي إشارة إلى إمكانية انخفاض النفط الصخري الأمريكي فور مراجعة الشركات الأمريكية العاملة في مجال النفط الصخري لخططها التنموية، وتشير تقديرات وكالة الطاقة الأمريكية عن انخفاض في الإنتاج بمعدل 300 ألف برميل يومياً حال توقف شركات النفط الصخري الأمريكية عن الحفر، كذلك كون شركات إنتاج النفط الصخري الكبرى بالولايات المتحدة الأمريكية تتكبد خسائر كبيرة في ظل سعر برميل

النفط التقليدي يكسب المعركة.. وانخفاض الأسعار يورط منتجي النفط الصخري

مدحت فاخوري

بنحو 200 ألف برميل يومياً في حين سينخفض إنتاج بحر الشمال والسعودية بنحو 300 ألف برميل يومياً. فمعظم المحللين لدى غولدمان ساكس توقعوا ذلك في السابق قبل شهر عندما كان سعر برميل خام برنت يتراوح بين 80 و90 دولاراً لكن بعد انخفاضه عن 70 دولاراً للبرميل فإن هذه التوقعات قد عفى عليها الزمن.

فالتنقيب عن النفط الصخري يتطلب أموالاً كثيرة فمع ارتفاع النفقات في التنقيب عن النفط الصخري في الولايات المتحدة، حيث بلغت 80 مليار دولار خلال 2013، والأهم من ذلك هو أن هذه الصناعة شهدت عجزاً في السيولة بنحو 9 مليارات خلال 2013، بعد أن منيت بعجز نقدي بلغ 32 مليار دولار خلال 2012، ما يجعل ذلك مع الانخفاض الأخير في أسعار النفط أمراً صعباً على منتجي النفط الصخري الذي يكافحون من أجل العثور على مقرضين جدد يرغبون في الاكتتاب بخططهم التنموية، كون أن منتجي النفط الصخري يحتاجون باستمرار لحفر آبار جديدة باستمرار للحفاظ على الإنتاج، ما يعطي إشارة إلى إمكانية انخفاض النفط الصخري الأمريكي فور مراجعة الشركات الأمريكية العاملة في مجال النفط الصخري لخططها التنموية، وتشير تقديرات وكالة الطاقة الأمريكية عن انخفاض في الإنتاج بمعدل 300 ألف برميل يومياً حال توقف شركات النفط الصخري الأمريكية عن الحفر، كذلك كون شركات إنتاج النفط الصخري الكبرى بالولايات المتحدة الأمريكية تتكبد خسائر كبيرة في ظل سعر برميل

النفط عند 70 دولاراً للبرميل. 2 - تصاعد الطلب الأمريكي على النفط خلال 2015 في ظل انخفاض سعره دون 70 دولاراً للبرميل: تشير تقديرات وكالة الطاقة الأمريكية حالياً إلى أن استهلاك الولايات المتحدة من البنزين سينخفض بمعدل 20 ألف برميل يومياً خلال العام المقبل، وذلك بسبب تحسين الاقتصاد في استهلاك الوقود. قد يكون هذا الافتراض صحيحاً عندما يتداول سعر خام برنت عند 85 إلى 90 دولاراً للبرميل، لكن في ظل أسعار البنزين عند أدنى مستوياتها قد تشجع على المزيد من السفر بالسيارات، ما سيتطلب المزيد من الاستهلاك، وهو ما يتوقع معه ارتفاع الطلب الأمريكي على النفط الخام خلال 2015.

3 - سديم التيسير الكمي الأوروبي (تربليون يورو) أسعار النفط: سديم التيسير الكمي الأوروبي البالغ 3 تريليون يورو أسعار النفط خلال الربع الأول من 2015، في ظل انخفاض معدل التضخم في منطقة اليورو عند أقل مستوياته منذ 5 سنوات، والمتوقع أن ينخفض إلى الصفر بسبب الانخفاض الأخير في أسعار النفط، فإن تنفيذ البنك المركزي الأوروبي لبرنامج التيسير الكمي بشراء سندات بقيمة 3 تريليون يورو على مدى عامين المقبلين من شأنه أن يحدث تحسناً في الميزانيات العمومية للبنوك الأوروبية، التي من شأنها أن تحدث تشجيعاً على الإقراض وتحسين التوقعات الاقتصادية والتضخم في المنطقة، ما سيؤدي إلى تحسن في منطقة اليورو وتعزيز الطلب على النفط الخام والنفط والأسعار أيضاً.

57 دورة تدريبية لمركز صندوق النقد في 2015

بالممارسات الدولية. وتوقع أن يبلغ عدد الدورات التدريبية في 2015 نحو 57 دورة مقارنة بعدد 17 دورة في عام 2011، وذلك في ظل تنامي الطلب على التدريب والتوعية بشأن قضايا الاقتصاد والمال والتنمية.

المركز أنه يعزز ويكمل وظائف دوائر أخرى لصندوق النقد الدولي التي تقوم بالعمل الميداني في تقديم المشورة وفي تقديم التسهيلات التمويلية عند اقتضاء الأمر.

وعن قياس النتائج قال كرم مشيراً إلى أن في كل مجالات الاقتصاد والتمويل هناك تحسن والمأم أكبر

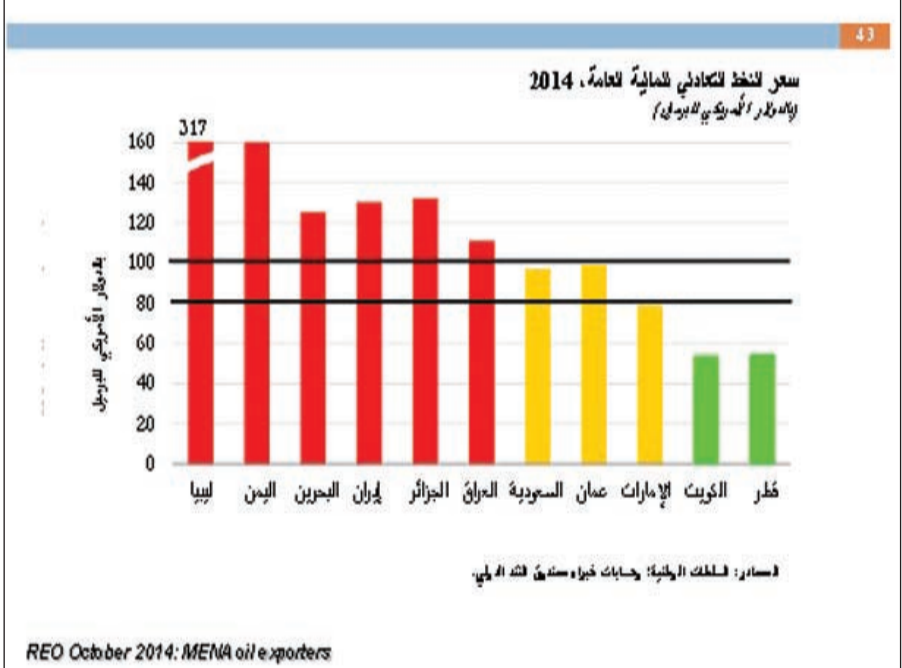
قال د. فيليب كرم مدير مركز صندوق النقد الدولي بالإشارة إلى المركز يمثل منيراً لتبادل خبرات التعلم والخبرات العملية بين الأقران في مختلف مناحي التنمية الشاملة، واستكشاف فرص الاستفادة من التجارب الأخرى من دون قيود، حيث يقوم أيضاً بتكميل دور صندوق النقد الدولي في وظائفه المهمة من تقديم المشورة بشأن السياسات الاقتصادية في بلدان المنطقة ومساندة جهود البلدان في برامجها التصحيحية الرامية إلى الحفاظ على مسارات اقتصادية توازنية تهدف إلى النمو الشامل والمستمر من خلال توفير تسهيلات التمويل.

وعلق على مهام المركز بقوله إنه منبر تدريب إقليمي والكويت تحظى بالنصيب الأكبر (ما يقارب 10٪) كونها البلد المضيف والممول لعملياته تمويلًا كاملاً مشيراً إلى أن المركز تولى تدريب نحو 3500 مشارك على مدى السنوات الثلاث الماضية. وأشار إلى أن من وظائف



د.فيليب كرم

انخفاض أسعار النفط يفرض ضغوطاً على الميزانيات الحكومية



انخفاض كبير للنفط الكويتي عند 64,4 دولاراً للبرميل

وخفض البنك توقعاته لأسعار الخام الأميركي إلى 65 دولاراً ومزيج برنت إلى 70 دولاراً لعامي 2015 و2016.

من جهة ثانية، قد يعني تراجع أسعار النفط تقليص الميزانية السعودية للمرة الأولى منذ عام 2002 لكن من المستبعد أن تكون التخفيضات من الضخامة بحيث تعطل النمو في أكبر اقتصاد بالعالم العربي، وناتج 90٪ من الإيرادات الحكومية من صادرات النفط ومن المتوقع أن متوسط سعر الخام الضروري لضبط الميزانية هذا العام يتجاوز 90 دولاراً للبرميل.

وقال جون سفاكياناكيس المستشار السابق لوزارة المالية السعودية والمدير الإقليمي الحالي لشركة إدارة الأصول «شمسور في الرياض لـ «رويترز»، «من المستحيل أن تعلن السلطات السعودية عن ميزانية أكبر في 2015 مقارنة مع 2014، «حتمًا سيقلصون الميزانية. (لكن) لا أتوقع أن تكون أقل بكثير».

على صعيد آخر، قال محافظ مصرف البحرين المركزي رشيد المعراج لـ «كونا» إن الانخفاض الحالي في أسعار النفط يجب ألا يشكل قلقاً كبيراً لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لاسيما أنها «أكثر مناطق العالم ثروة في الاقتصاد ولديها سيولة كبيرة جداً».

● تفاصيل أخرى على موقع «الانباء» الإلكتروني